تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي شركة بروج بي ال سي

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لشركة بروج بي ال سي ("بروج" أو "الشركة") وشركاتها التابعة ("المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025 وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد وبيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، ويشمل ذلك المعلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025، وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من هذا التقرير. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين) إلى جانب متطلبات السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا المهنية وفقاً لهذه المتطلبات ومتطلبات السلوك المهني الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. وباعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا الأساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية الموحدة.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي، في رأينا المهني، كان لها أكبر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم التعامل مع تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة بشكلٍ عام وعند تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

لقد قمنا بتنفيذ مسؤولياتنا الموضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. وبناءً عليه، فقد تضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للاستجابة إلى تقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة. وتوفر لنا نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المنفذة للتعامل مع الأمور الموضحة أدناه، أساساً لإبداء رأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

الممتلكات والآلات والمعدات

كما في 31 ديسمبر 2025، بلغت ممتلكات والآلات ومعدات المجموعة ما قيمته 6.1 مليار دولار أمريكي والتي تمثل 72% من إجمالي موجودات المجموعة كما في ذلك التاريخ. يتضمن هذا الرصيد أعمال رأسمالية قيد التنفيذ بقيمة 228 مليون دولار أمريكي تمثل 297 مشروع رأسمالي قيد التنفيذ. خلال السنة، تم تحويل أعمال رأسمالية قيد التنفيذ بقيمة 116 مليون دولار أمريكي إلى الفئة المعنية للممتلكات والآلات والمعدات وتم استهلاكها وفقاً لسياسة الاستهلاك الخاصة بالمجموعة.

نظراً إلى حجم المبلغ والمخاطر المحيطة بها فيما يتعلق بتقييم مدى أهلية التكاليف المرسملة خلال السنة بالتوافق مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تم تحديد ذلك كأمر تدقيق هام ليتم الإفصاح عنه في تقرير تدقيق الحسابات.

تشمل إجراءات التدقيق التي تم تنفيذها لمعالجة أمر التدقيق الهام على التالي:

1. قمنا بمراجعة سياسات وإجراءات المجموعة فيما يتعلق برسملة تكاليف المشاريع وتقييم مدى توافقها مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛
2. قمنا باختبار الأنظمة الرقابية المعنية على رسملة تكاليف المشاريع؛
3. قمنا بتنفيذ إجراءات تدقيق على عينة من تكاليف المشاريع المرسملة للتأكد من التزامها بسياسات وإجراءات المجموعة وامتثالها لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يتضمن ذلك عمليات الإدارة وأنظمتها الرقابية حول تعريف تكاليف المشاريع المؤهلة للرسملة، ورسملة تكاليف الموظفين وبنود المخزون وما شابه؛
4. قمنا بمناقشة المشاريع الجوهرية مع مدراء المشروع واستفسرنا منهم حول تكاليف الموازنة الفعلية المتكبدة في إنجاز المشروع؛
5. قمنا بمراجعة تقييم الإدارة واستفسرنا من مدراء المشروع فيما يتعلق بتقييم العمر الإنتاجي للمكونات المختلفة للممتلكات والآلات والمعدات؛ و
6. قمنا بمراجعة تاريخ رسملة المشروع على عينة من المشاريع مقابل المستندات الداعمة، مثل شهادات الإكمال المستلمة من المقاولين لتحقق من أن الاستهلاك قد تم تحميله منذ تاريخ الرسملة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي شركة بروج بي ال سي (تتمة)

المعلومات الأخرى

تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة والتقرير السنوي، باستثناء البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة قبل تاريخ تقرير التدقيق الخاص بنا ونتوقع الحصول على التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات. تتحمل الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى ولم نبدي أي استنتاج تدقيق حولها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، ومن خلال تلك القراءة، تقييم ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بشكلٍ جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو المعرفة التي حصلنا عليها خلال التدقيق أو فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتضمن أخطاءً مادية. وفي حال أن توصلنا إلى استنتاج، بناءً على الأعمال التي قمنا بها، يشير إلى وجود أخطاء جوهرية في تلك المعلومات الأخرى، فإنه يتطلب منا الإبلاغ عن ذلك. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ووفقاً للأحكام المعنية من عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة ولوائح الشركات الصادرة عن سوق ابوظبي العالمي لعام 2020، وعن نظام الرقابة الداخلية التي تعتبره الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء المادية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، كما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس محاسبي، إلا إذا كانت نية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

يتحمل مجلس الإدارة الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة، ككل، خالية من الأخطاء المادية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا حول البيانات المالية الموحدة. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن مستوى عالي من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي تم إجراؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف يكتشف دائماً الأخطاء المادية عند وجودها. قد تنشأ الأخطاء نتيجة لاحتيال أو خطأ، وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي تم اتخاذها بناءً على تلك البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر لنا أساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية الموحدة. إن مخاطر عدم اكتشاف الخطأ المادي الناتج عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيال قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم حول نظام الرقابة الداخلية المعني بتدقيق البيانات المالية الموحدة لتصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتقييم، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك حالة جوهرية من عدم التأكد تتعلق بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار. إذا توصلنا إلى استنتاج أن هناك حالة جوهرية من عدم التأكد، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي شركة بروج بي ال سي (تتمة)

في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدقق الحسابات الخاص بنا. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض العام ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بشكلٍ يحقق العرض العادل للبيانات المالية الموحدة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بخصوص المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة بغرض إبداء رأيٍ حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه وإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونتحمل وحدنا المسؤولية عن رأينا حول البيانات المالية الموحدة.

نقوم بالتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص، من بين أمورٍ أخرى، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة، والتي تتضمن نقاط الضعف الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي نحددها خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد مسؤولي الحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، ويتم إبلاغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي تظهر أنها قد تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا، والإجراءات التي يتم اتخاذها للحد من المخاطر والضوابط المطبقة، حيثما أمكن.

ومن تلك الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نقوم بتحديد الأمور التي نرى أنها كانت أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. ونقوم بوصف تلك الأمور في تقرير مدقق الحسابات، إلا إذا كانت القوانين أو التشريعات تمنع الإفصاح عن هذا الأمر للعامة أو، في حالات نادرة جداً، نرى أنه يجب عدم الإفصاح عن هذا الأمر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة عن الافصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما نشير، وفقاً للوائح الشركات الصادرة عن سوق ابوظبي العالمي لعام 2020، إلى ما يلي:

أ. تتضمن البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي المادية، المتطلبات المعمول بها للوائح الشركات الصادرة عن سوق أبوظبي العالمي لعام 2020؛ و

ب. تتوافق المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة مع السجلات والدفاتر المحاسبية للمجموعة.

وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لقرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (88) لسنة 2021 بشأن تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة لرقابة الجهاز، فإننا نشير إلى أنه بناءً على المعلومات المقدمة إلينا، لم يسترعي انتباهنا ما يستوجب الاعتقاد بأن الشركة لم تمتثل، من كافة النواحي الجوهرية، بقانون تأسيس الشركة والأحكام ذات الصلة من القوانين والقرارات والتعاميم المعمول بها التي تنظم عمليات الشركة، على وجه قد يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للشركة كما في 31 ديسمبر 2025.

بالنيابة عن إرنست ويونغ- الشرق الأوسط (فرع سوق أبوظبي المالي)

وليد نغفور

3 فبراير 2026

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة